مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٧٧ ـ ٩٦
ISSN: 2222-6583

التهديدات الأمنية لدول المتوسط وإستراتيجة الإتحاد الأوروبي لمواجهتها " الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية انموذجاً "

د. مهدي داود سليمان
كلية دجلة الجامعة – قسم القانون
Dijlah University College - Law Department
mahdi.dalabaly@duc.ed.iq
موبايل (٠٧٥٠٠٤٥٥١٩٢)

المستخلص

باتت المشكلات والقضايا على مستوى الدولي تمس مصالح دول الإتحاد الأوروبي ، مما دفع الدول الأوروبية إلى التكيف مع التغيرات العالمية . وتبرز المشكلة الأمنية المنتشرة كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود كأبرز المهددات الرئيسة التي تقوض الأمن والسلام في دول المنطقة ، الأمر الذي يتطلب إتخاذ المبادرات للوقوف بوجه التحديات الأمنية في المنطقة . فالسياسة الأوروبية تجاه التهديدات الأمنية في المتوسط عبرت عنها مشاريع ومؤسسات منها مشروع الشراكة الاورومتوسطية المعروفة بمسار برشلونة ومنتدى ٥+٥ وسياسة الجوار الأوروبي ، والإتحاد من أجل المتوسط .

الكلمات المفتاحية : الإرهاب الدولي ، الهجرة غير الشرعية ، الأورومتوسطية ، الجوار الأوروبي ، الاتحاد من اجل المتوسط .

Abstract

Problems and issues at the international level have come to affect the interests of the European Union countries, prompting European countries to adapt to global changes. The widespread security problem, such as terrorism, illegal immigration, and transnational organized crime, appears as the main threats that undermine security and peace in the countries of the region, which requires taking initiatives to confront security challenges in the region. The European policy towards security threats in the Mediterranean was expressed by projects and institutions, including the Euro-Mediterranean Partnership Project known as the Barcelona Process, the 5 + 5 Forum, the European Neighborhood Policy, and the Union for the Mediterranean.

Keywords: International terrorism, illegal immigration, The Euro-Mediterranean, The European neighborhood, The Union for the Mediterranean.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٧٧ ـ ٩٦
ISSN: 2222-6583

المقدمة

تعد الدراسات الأمنية من القضايا المركزية التي يهتم بها الباحثون في أغلب المجتمعات قديماً وحديثاً ، الأمر الذي يجعل الدول تعمل على تحقيق الأمن وتوفير الوسائل الممكنة لذلك ، وتحقيق الشعور بالأمان من خلال العمل بكل الوسائل على تحقيق إنهاء التهديدات التي تؤثر على الإستقرار في الدول .

تعد نهاية القرن الماضي بداية لتغييرات كبيرة في مسار العلاقات الدولية وتصور الغرب لعلاقاته الخارجية ، فبعد إنتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفيتي وإنهيار المعسكر الشرقي ، التي مثَّلت نقطة تحول لعملية التنظير في الدراسات الدولية لاسيما الأمنية ، بإعتبار إن المقاربات النظرية المفسِّرة للأمن خلال مدة الحرب الباردة تختلف عن مثيلتها ، والتي تهدف إلى بناء تصور جديد للأمن في العالم بعد إنتهائها . فالمواجهة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي في الجانب الأمني كانت تأخذ الجوانب العسكرية فقط ، توسع مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة لتكون التهديدات الأمنية متعددة الأوجه ، الأمر الذي يحتم ضرورة الربط بين الجوانب العسكرية والجوانب الاخرى مثل الإقتصـــاد والبيئـــة والإجتماع وغيرها ، كذالك يتطلب مقاومة مختلف التهديدات بالشكل الصحيـــح عبر وضع سياسات أمنية متكاملة ومتعددة الأوجه وبمديات طويلة .

حدثت تغيرات كبيرة في طبيعة التهديدات في منطقة المتوسط لاسيما في منطقة الإتحاد الأوروبي ، إذ ظهرت تهديدات جديدة لم تكن معروفة ، كالإرهاب العابر للحدود والهجـــرة غير الشرعية ، والجريمة المنظمة ....إلخ ، الذي هدد أمنها وإستقرارها ، لذا يحظى الأمن المتوسطي بمكانة متميزة في إستراتيجية الدول الأوروبية وإتحادها ، تلك الإستراتيجية التي تهدف إلى إحتواء المنطقة ومواجهة التهديدات الأمنية.

مشكلة الدراسة

باتت المشكلات والقضايا على مستوى الدولي تمس مصالح دول الإتحاد الأوروبي ، مما دفع الدول الأوروبية إلى التكيف مع التغيرات العالمية ، ومحاولة صياغة موقف سياسي وأمني موحد من خلال معاهدة ماستريخت ١٩٩٢ التي مثلت الركيزة الأساسية في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ، والتي تعمل دول الإتحاد من خلالها لإتخاذ دوراً مستقلاً تجاه القضايا التي تمس مصالح الإتحاد الأوروبي بشكل أو بآخر ، خاصة إن منطقـــة المتوسط تعد ممراً مهماً لنقل الطاقة إلى العالم، وفضاءاً مركزيًّا للهجرات غير الشرعية ، ومنطقة للتفاعل بين الشمال والجنوب ، لاسيما حول مسائل الطاقة وحقوق الإنسان والديمقراطية .

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٧٧ ـ ٩٦
ISSN: 2222-6583

تبرز المشكلة الأمنية المنتشرة كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود كأبرز المهددات الرئيسة التي تقوض الأمن والسلام في دول المنطقة ، الأمر الذي يتطلب إتخاذ المبادرات للوقوف بوجه التحديات الأمنية في المنطقة . لذا فمشكلة البحث تحدد بما ورد آنفاً ، ويتطلب ذلك محاولة الوصول إلى حقيقة وتداعيات التهديدات المؤثرة في الأمن الأوروبي النابعة من هذه المنطقة .

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في فهم الإتحاد الأوروبي لضرورة العمل المشترك لغرض تبني سياسة فاعلة لحسن الجوار والتعاون مع دول حوض البحر المتوسط الجنوبية ، والأمر يتطلب التقصي عن القضايا الأمنية ومهددات الأمن الأوروبي النابعة من الفضاء المتوسطي. وعلى هذا الأساس يمكن إن نشير إلى إن التهديدات مرتبطة بالمتغيرات الداخلية للدول متوسط والتي ظهرت في هذه المنطقة ثم إمتدت وإنتشرت إلى داخل الفضاء الأوروبي .

التساؤلات البحثية

ما هي التهديدات الأمنية في المتوسط وإرتدتها على دول الإتحاد الأوروبي ؟ .

ما هي الإستراتيجيات الأوروبية لمواجهة التهديدات الجديدة في المتوسط في إطار سياسيّة الدفاع والأمن ؟.

تقسيم البحث

تم تقسيم البحث إلى مبحثين : الأول بعنوان التهديدات الأمنية في المتوسط وإرتدتها على دول الإتحاد الأوروبي ، والذي تضمن مطلبين الأول: الإرهاب الدولي والمطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية. والمبحث الثاني : السياسة الأوروبية تجاه التهديدات الأمنية في المتوسط حيث يتضمن : المطلب الأول: منتدى ٥+٥ وسياسة الجوار الأوروبي ، والمطلب الثاني: مسار برشلونة ١٩٩٥ والمطلب الثالث: الإتحاد من أجل المتوسط ، بالاضافة إلى المقدمة والخاتمة .

المبحث الاول

التهديدات الأمنية في المتوسط وإرتداتها على دول الإتحاد الأوروبي

تمهيد:

يعد البحر الأبيض المتوسط بحراً ذا أهمية أساسية في العلاقات الدولية كونه شرياناً حيوياً في الإستراتيجيات الدولية على مر العصور ، ولا يزال المتوسط ومنطقته يتمتع بأهمية جيوستراتيجية

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٧٧ ـ ٩٦
ISSN: 2222-6583

كبيرة ، إذ ينفرد عن باقي البحار بخصائص جوهرية في مقدمتها الموقع الجغرافي المتميز الذي يتوسط قارات العالم الثلاث: آسيا، إفريقيا، أوروبا، كما يعد هذا البحر الجسر الرابط بين الشرق والغرب عن طريق مضيق جبل طارق وقناة السويس [i] .

يعتبر البحر الأبيض المتوسط بحـــراً داخلياً ، مقسم إلى عدة أحواض تقع في حدود ثلاث قارات (إفريقيا، أوروبا، آسيا) ، يتصل بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس وبالبحرالأسود عبر مضيق الأردنيل وبحر الأدرياتيك وبالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق والتي تعتبر المنافذ الطبيعية للبحر [ii] . بالاضافة إلى الموقع الجغرافي المميز وأهمية الجيوسياسيّة للبحر الأبيض المتوسط فإنه مصدر للعديد من الثروات الإستراتيجية الحيوية لإقتصادات الدول الغربية الصناعية مثل الغاز والنفط .

منطقة المتوسط تعني المجال البحري المتوسطي والمجالات البرية المحيطة به من شمال إفريقيا، والشرق الأوسط ، وتركيا، والبحر الأسود، والبلقان، وأوروبا الغربية. وهناك ترابط كبير بين الساحة البحرية المتوسطية والساحات البرية الملتصقة به مباشرة والساحات البرية المجاورة للأخيرة، والتي تؤثر في السياسات في حوض المتوسط مثل سياسات الهجرة ومكافحة الإرهاب وغيرها [iii] .

تعاني دول الإتحاد الأوروبي العديد من التحديات تنبع جزء منها من منطقة المتوســـط والشـــرق الاوسط ، أبرزها الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية والتي سنتناولها بمطلبين وكما يأتي :

المطلب الأول : الإرهاب الدولي .

لم تعد التهديدات الامنية مرتبطة بتنامي التهديدات العسكرية أو الصلبة التي كانت خـــلال فتـــرة الحرب الباردة ، بل بتنامي التهديدات غير العسكرية من الهجرة الدولية السرية والإرهـــاب الـــدولي والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات . فالإشكالية الأمنية في الفضاء المتوسطي لـــم تعـــد مرتبطـــة بالتهديدات لبعض الدول بل هي تهديدات مصدرها الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة التي كثيـــراً ما تتقاطع مصالحها مع عصابات الهجرة الدولية السرية العابرة للحدود .

يعاني المجتمع الدولي من خطر الإرهاب الدولي الذي بات منتشراً في العديد من دول ، والـــذي يهدف إلى زعزعة الأمن المجتمعي ، وإشاعة الرعب والخوف وازهاق الارواح وترويع المـــدنيين فالإرهاب الدولي هو نشاط إجرامي تخريبي تستخدمه دولة أو منظمة أو مجموعة أو فرد ، ضدّ دولة أو فئات معينة أو أفراد محددين ، يهدف إلى الانتقام أو زعزعة الأمن الداخلي والسلم المجتمعي [iv] .

تعد محاولة الوصول لتعريف جامع مانع ومحدد لمصطلح الإرهاب الدولي يكتنفـــه الكثيـــر مـــن الصعوبات في مقدمتها فراغه من المحتوى القانوني الثابت والمحدد ، إذ تطور وتغير معناه منذ بـــدء

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٧٧ ـ ٩٦
ISSN: 2222-6583

إستخدامه ، كما أن التدخلات السياسيّة قد أثرت على تحديد مفهومه ، الأمر الذي دفع الأمم المتحدة إلى إضافة لفظ دولي لمصطلح الإرهاب ، وإنشاء لجنة متخصصة لدارسة الدوافع والأسباب الكامنة وراء العمليات الإرهابية (٧) .

تطلق كلمة الارهاب في معناها العام ، بأنه الأعمال الإجرامية التي يكون هدفها الأساس نشر الخوف ، ويرى بعض الفقهاء استناداً الى المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، بأنه كل اعتداء على الارواح والممتلكات العامة أو الخاصة مخالفة احكام القانون الدولي [vi] . وهو ما يمكن أن يطلق عليه أنه جريمة دولية أساسها مخالفة القانون الدولي .

أوضحت الأمم المتحدة بأن مفهوم الفعل للإرهابي شكل من أشكال العنف المنظم، بحيث أصبح هناك اتفاق عالمي على كثير من صور الأعمال الإرهابية مثل الإغتيال والتعذيب واختطاف الرهائن وإحتجازهم وبث القنابل والعبوات المتفجرة واختطاف وسائل النقل كالأتوبيسات والطائرات والسيارات أو تفجيرها، وتلغيم الرسائل وإرسالها إلى الأهداف التي خطط الإرهابيون للإضرار بها...إلخ [vii] . لذا فهو عمل رمزي الهدف منه التأثيرعلى السلوك السياسي لإصحاب القرار بوسائل غير إعتيادية وغير قانونية بإستخدام العنف أو التهديد باستخدامه ، وبالنتيجة هو عملية رعب وخوف.

كما أنه فعل العنف أو التهديد باستخدامه ، ينتج ردة فعل عاطفية ناجمة عن أقصى درجات الخوف الذي أصاب الضحايا أو الضحايا المحتملة ، والتأثيرات الكبيرة التي تصيب المجتمع بسبب ذلك [viii] . ويعد الإرهاب وسيلة اجرامية لتحقيق أهداف سياسيّة داخلياً عندما تكون هناك مواجهة بين الحكومة والمعارضة أو خارجياً بين بعض الدول ، فهو العمليات المادية أو المعنوية التي تحوي نوعاً من القهر للآخرين بغية تحقيق غاية معينة. ويعني إستخدام القوة في الصراع السياسي التي تستهدف القرار السياسي وارغام الحكومة أو جماعة سياسيّة على إتخاذ قرار أو موقف لا ترغب فيه ، الأمر الذي يؤثر في حرية إتخاذ القرار السياسي .

يعد التطرف الديني أو القومي التعصبي من الأمور التي تؤثر وتوسع من عملية إنتشار ظاهرة الإرهاب . فهذا التطرف الذي يبيح إستخدام الوسائل غير القانونية لا يقتصر على ديانة معينة أو فئة قومية متعصبة بل تجده في العديد من المجتمعات والديانات والمذاهب . والتطرف الديني هو من أكبر الأزمات التي وجهها المجتمع العربي بصورة عامة حيث لا يمكن حصره بجهة معينة أو فئة معينة أو منطقة معينة ، وكان عاملاً مهماً في توسع الإرهاب في الشرق الاوسط وإرتداداته ليصل إلى الفضاء الأوروبي [ix] . هذا النمط من التهديدات التي شهدتها أقوى دولة في العالم يوضح مدى خطورة الوضع

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٧٧ ـ ٩٦
ISSN: 2222-6583

الأمني على المشهد العالمي، وزاد الأمر تعقيداً ، نوعية التهديدات وعدم القدرة والقابلية للتنبؤ بمكـــان ووقت حدوثها وهوية الفاعلين وتوجهاتهم .

تمثل أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة تحول رئيسة في مجال الدراســـات الأمنيـــة علـــى المستوى الداخلي والعالمي ، فقد أظهرت هذه الأحداث أن التهديدات الأمنية مرتبطة بأمن الدول والأمن الجماعي ، ومن أبرز التهديدات نجد الإرهاب الدولي ، تلك الظاهرة لا تمثل دولة بعينها ولا حكومة ، فهي تجسيد لمخاطر أمنية للدول التي تستهدفها كدول منطقة المتوسط بضـــفتيه الشـــمالية الأوروبيـــة والجنوبية [x] .

إن وقائع الإرهاب الحديث ، تختلف من حيث النوع والدرجة عن كل ظواهر الإرهاب القديم ، فقد أستفاد الإرهاب الحديث من التقدم العلمي والتكنولوجي وثورات الاتصال والانتقال والعولمـــة ، كمـــا أصبح أيضا ملازماً ومستفيداً من تطور أنماط وصور الصراع السياسي والدولي وأشكال ومحـــددات صراع الدول [xi] .

من هذا المنطلق تكمن خطورة ما يسمى الإرهاب الذي يأخذ أشكال ومفاهيم عدة فـــي إســـتخدام العنف غير الشرعي أو التهديدات باستعماله . وبامعان النظر إلى هذه الظاهرة في منطقـــة المتوســـط الجنوبية والتي تؤثر بشكل تلقائي في نتائجها على المستوى الأوروبي بشكل خاص ، نجد ان ســـكان أوروبا يعتبرون الإرهاب مصدر خوفهم الأساسي ، وأن الأعمال الإرهابية التي شهدتها أوروبا بينت هشاشة الوضع الأمني للدول ، وحجم الخسائر البشرية والآثار المادية والمعنويـــة الممكـــن إحـــداثها بواسطة الإرهاب [xii] ، فأوروبا تشكل هدفاً وفي الوقت نفسه قاعدة للعمليات الإرهابية .

تعد منطقة المتوسط من المناطق التي عانت كثيراً من ظاهرة الإرهـــاب، وخصوصـــا أوروبـــا مؤخراً، وتنتشر الجماعات الإرهابية في دول المتوسط لاسيما دول المغرب العربي التي تحولت إلى موطن للإرهاب العابر للحدود والدول والأديان ، لذلك فإن دعم مسيرة العمل الأمني المتوسطي يعـــد من الضروريات بالعمل المشترك من خلال تعزيز وتكريس آفاق التعاون والتفاهم فيما يخدم المصالح المشتركة بين دول حوض المتوسط، باعتبارها مرتبطة بعدد من الروابط التاريخية والحضارية والدينية والتاريخية ناهيك عن الجوار الجغرافي [xiii].

على الرغم من قدم ظاهرة الإرهاب ، فأن انسحاب الإتحاد السوفياتي من أفغانستان، شكل منعطفـــاً في إنتشارها واستفحالها ، فمع عودة المتطوعين إلى بلدانهم الأصـــلية لاســـيما الأوروبيـــة ومنطقـــة المتوسط أسسوا جماعات مسلحة سرية وبدعم خارجي من منظمات ودول إسلامية وغير اســـلامية ، حيث بات تشكل تهديداً حقيقياً لأمن دول الإتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٧٧ ـ ٩٦
ISSN: 2222-6583

كما وجدت هذه الحركات بعض التسهيلات ونوع من التراخي من قبل بعض الدول الغربية لأسباب سياسيّة حيث شكلت القواعد الخلفية والإسناد للتنظيمات الإرهابية وملاذا آمناً لقادتها[xiv] . فإن النظرة الأوروبية للإرهاب كتهديد جديد وجدي للأمن في منطقة المتوسط ينبثق من كون الظاهرة ترتبط بأفكار معينة وأشخاص محددين تختلف هوياتهم ومصالحهم ، وكيفية التعاطي معهم واستغلال نشاطاتهم مخابراتياً في حفظ الأمن الأوروبي . فالجماعات المتطرفة استغلت الأوضاع التي تعيشها الدول الجنوبية من تدهور في جميع المجالات السياسيّة الأقتصاديّة والاجتماعية، من أجل تسويق أفكارها المناهضة للدول الشمالية على أساس ديني.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية.

تحضى الهجرة غير الشرعية بأهمية كبيرة لدى الباحثين وصناع القرار ، فهي تشكل محوراً مهماً في سياسات دول الإتحاد الأوروبي بسبب التخوف من تداعياتها على المستوى الأمني وعلاقتها بالإرهاب الآتي من المهاجرين ، لا سيما بعد حوادث التفجيرات التي حدثت في مدريد ٢٠٠٤ وبريطانيا ٢٠٠٥ ، وتعود أهمية طرح الهجرة غير الشرعية في الدول الأوروبية إلى تصاعد أعداد الجاليات العربية والإسلامية التي تحرص على المحافظة على هويتها القومية والدينية وتقاليدها الإجتماعيّة ، وعدم الإندماج في ثقافات الغرب ، والتخوف من إرتفاع نسبة البطالة في المجتمعات الأوروبية، نتيجة للأعداد الكبيرة والمتزايدة من المهاجرين لاسيما من منطقة المتوسط الذين يدخلون سوق العمل بأجور متدنية ، الأمر الذي يتطلب دراسة معمقة والبحث لموضوع الهجرة غير شرعية في المتوسط وتحديد مفومها والاسباب والدوافع .

أولاً : مفهوم الهجرة

تختلف تعاريف الهجرة نظراً لإختلاف الآراء ووجهات نظر الباحثين على إختلاف مشاربهم ، فهو مفهوم لا يعقد عليه الإتفاق بسبب تعقد وتشابك مظاهرها ومعاييرها . وبصورة عامة فأنها كلمة تدل على الإنتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة ، فهو أن يغادر شخص أو جماعة ويتركوا مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر، مع نية البقاء والإستقرار لتحسين أوضاعهم الأقتصاديّة أو الإجتماعيّة أو السياسيّة أو الدينية . ويعرف المهاجر بأنه ذلك الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلدة الأم ليقيم في دولة أخرى ويندمج في مجتمعها [xv] . عرفت الهجرة الدولية أيضاً بأنها التحرك البشري عبر الحدود الدولية ، والذي ينجم عنه تغيير في بلد الإقامة المعتاد وبالتالي فإن المهاجر هو الفرد الذي غير محل إقامته المعتاد بالعبور والوصول إلى منطقة أو مقاطعة في بلد آخر [xvi] .

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٧٧ ـ ٩٦
ISSN: 2222-6583

كما نصت الوثائق الخاصة بحقوق الانسان وحرياته حول الحق في الهجرة فقد اشار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨ على حق الهجرة حيث نصت المادة ١٣ بأنها : يحق لكلّ فرد أن يغادر بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه .

ثانياً : الهجرة غير الشرعية:

لا تنحصر الهجرة غير الشرعية في علاقة بين دولتين ، بقدر ما هي عملية تتم داخل نظام دولي جديد ناتج عن التحولات العالمية لاسيما بعد إنتهاء الحرب الباردة ، تلك التحولات تقوم بدور يحد من فاعلية سياسة الدول في تنظيم مسارات الهجرة وتأثيرها على مجتمعات الدول المتقدمة [xvii] .

تعني الهجرة غير الشرعية دخول الاشخاص إلى اراضي دولة ما غير دولته بأي طريقة غير شرعية ومخالفة لقانون البلد المستهدف ، ويمكن أن تكون إما عن طريق شبكات التهريب والجريمة أو بوثائق مزورة ، وقد تكون أول الأمر بتأشيرة صالحة ويستقر دون موافقة السلطات[xviii]. وتعتبرها المفوضية الأوروبية بأنها ظاهرة سلبية يدخلون إقليم الدولة العضو في الإتحاد الأوروبي بطريقة غير شرعية عن طريق البر، البحر والجو بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة .

ثالثاً : دوافع الهجرة غير المشروعة :

تعد الهجرة أحد أوجه التفاعل الإنساني في المجال الأورو– متوسطي فالإهتمام الأوروبي بمنطقة جنوب المتوسط قد أزداد بعد بروز ظواهر خطيرة مثل الإرهاب وتجارة المخدرات والهجرة السرية ، الأمر الذي يستدعي العمل على مواجهتها . والهجرة الدولية ظاهرة تتحكم بعوامل مرتبطة بالفرد المهاجر، وبدولتي الأصل الطاردة والاستقبال الجاذبة ، وبالظروف الدولية المحيطة، وهي عوامل مختلفة من عوامل ذات أبعاد اقتصاديّة ، وسياسيّة ، وإجتماعيّة وثقافيّة .

تعد الخشية والتخوف من عدم الإستقرار في دول جنوب المتوسط والهجرة ، هذا التخوف أثر بشكل كبير على دول الإتحاد الأوروبي لأنتهاج سياسة جديدة تضمن التعاون التنموي في الجوانب الأقتصاديّة والإجتماعيّة مع المنطقة والهادفة إلى التقليل من دوافع الهجرة إلى أوروبا . وترجع الهجرة غير المشروعة إلى مجموعة من الدوافع وكما يلي :

١. الدوافع الأقتصاديّة :

تعد الدوافع الأقتصاديّة أهم الأسباب التي تدفع الأفراد للهجرة دون الإكتراث للمخاطر أو للمخالفات القانونية ، ويأتي على رأس هذه العوامل إرتفاع البطالة وإنخفاض الإجور ، وتندني مستوى المعاشي في بلدان النزوح التي تعد من الأسباب الرئيسة الدافعة للهجرة ، وكذا التطلّع إلى الإجور المجزية والتسهيلات للبعض لاسيما الكفاءات التي تقدمها دول الجذب الأوروبية من

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٧٧ ـ ٩٦
ISSN: 2222-6583

العوامل التي تحفز الأفراد على الهجرة ، تلك الرؤية التي اشارت إليها العديد من الأدبيات التي تتناول الهجرة إلى أن أسباب ودوافع الهجرة هي أقتصاديّة إجتماعية ، ترتبط برغبة الشخص في تحسين وضعه المادي [xix].

إن التباين في المستوى الإقتصادي بشكل كبير بين الدول الطاردة والدول المستقبلة تعد مؤشراً لزيادة معدلات الهجرة ، هذا التباين نتيجة لتذبذب عملية التنمية في هذه الدول الطاردة ، والتي تعتمد في إقتصادياتها على الزراعة المتخلفة والتعدين والإقتصاد الريعي ، وعدم وجد تنمية شاملة وعملية إنتاجية واسعة تعمل على إستيعاب البطالة المتزايدة ، وخلق نشاطات موازية يمكن الاستثمار فها ، وايجاد فرص عمل جديدة ، بحيث يضمن للأفراد مصدراً للعيش الكريم ويشجعه على عدم الهجرة إلى المجهول .

٢. الدوافع الإجتماعيّة :

من المعروف إرتباط الدوافع الإجتماعيّة بالدوافع الأقتصاديّة ، فالبطالة وإنخفاض الأجور وتدني مستويات المعيشة هي عوامل ذات بعد إقتصادي له إنعكاسات إجتماعيّة ونفسية وأمنية سلبية في المجتمع ، الذي يتطلع بعض افراده إلى الهجرة بدافع البحث عن الوجاهة الإجتماعيّة المفقودة في بلادهم بفعل البطالة والقهر والفقر . وهكذا تصبح الأوضاع الإجتماعيّة إحدى الدوافع ذات التاثير القوي الدافعة للشباب إلى الهجرة إلى البلدان الغنية [xx] .

٣. الدوافع السياسيّة :

من السمات الأساسية للدول الطاردة عدم الإستقرار السياسي والصراعات السياسيّة ، ونظم الحكم الجائرة التي تؤدي إلى هروب نسبة كبيرة من المواطنين إلى الدول لاسيما الأكثر ديمقراطية أو التي يشيع فيها الهدوء والسلام. وكذا الحروب الدولية، والصراعات والحروب الأهلية من أبرز الدوافع السياسيّة التي تدفع المواطنيين للهجرة حيث يوجد الأمن والاستقرار، فإذا لم تفتح أبواب البلدان للمهاجرين بشكل شرعي ، فلا خيار أمام الفارين من ويلات الحروب سوى الهجرة غير المشروعة . نلاحظ أن منطقة المتوسط ودول الشرق الأوسط تتسم بحالة من عدم الإستقرار السياسي وإزدياد أعداد الحروب الدولية والأهلية لاسيما في السنوات الأخيرة ، الأمر الذي دفع باعداد كبيرة للهجرة والنزوح وأختراق الفضاء الأوروبي ليكونوا عبئاً اقتصادياً وأمنياً وإجتماعياًعلى دول الاستقبال [xxi].

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٧٧ ـ ٩٦
ISSN: 2222-6583

المبحث الثاني

السياسة الأوروبية تجاه التهديدات الأمنية في المتوسط

يركز الإتحاد الأوروبي عند وضع السياسات الامنية لعموم أوروبا في الفضاء المتوسطي بالدرجة الاولى على المصالح الأوروبية ، فالسمات الاساسية لسياسة الإتحاد الأوروبي الخارجية بعد إنتهاء الحرب الباردة وتفرد الولايات المتحدة كقطب اوحد في الساحة الدولية جعل الإتحاد الأوروبي يعمل بسياسة اقرب ما تكون إلى السياسة الامريكية ، الا ان ذلك لا يعني بانه لا يركز على مصالحه الخاصة ، من خلال العمل والتركيز على أمننة مناطق التهديد لدول الإتحاد لاسيما في منطقة المتوسط [xxii] . فالإستراتيجية الأوروبية لمواجهة التهديدات الأمنية جاءت بعد استكمال البناء المؤسساتي للاتحاد بعد إنتهاء الحرب الباردة إذ انتهجت سياسة جديدة تختلف عما كانت سائدة اثناء مرحلة الحرب الباردة ، وفي هذا الإطار وضع الاوروبيون مفهوماً جديداً للأمن ومكامن الخطر ومناطق التهديد، فتحولو من المواجهة والتصدي إلى التعاون المشترك والشراكة الامنية مع دول المنطقة ووضع استراتيجيات جديدة وفاعلة لمواجهة هذه التهديدات .

ان سياسيّة الإتحاد الأوروبي تجاه منطقة المتوسط تتجه نحو بناء علاقات أقتصاديّة وتجارية مع دول الجوار في الفضاء المتوسطي من خلال مشروع الشراكة الاورو ـ متوسطية ، الذي يتضمن المتطلبات السياسيّة والأمنية الجديدة للاتحاد الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة المبني على طبيعة تطور الفكر الإستراتيجي الأوروبي الذي حدد المفهوم الأمني الجديد الذي يشير إلى التحول من المفهوم الضيق للامن المرتبط في الجانب العسكري إلى المفهوم الواسع (الأمن الإنساني) "حيث أثبتت نهاية الحرب الباردة تراجع كبيراً للبعد العسكري في القضايا الأمنية، فترتيبات الشراكة الأمنية حلت محل أو أصبحت بديلاً لاتفاقيات ومواثيق الدفاع " [xxiii] . لذا عملت دول الإتحاد الأوروبي توقيع اتفاقيات وشراكات مع جيرانه ، ضمن إطار المسعى الأوروبي لبناء سياسة أوروبية مشتركة في مجالي الأمن والدفاع قائمة على أساس المفهوم اللين والواسع للأمن .

فالأمن وفق المفهوم الواسع ، يعني التعاون المشترك وتعزيز التنمية الأقتصاديّة المستدامة والإجتماعيّة وبناء الحكم الرشيد ، وبذلك تعكس الشراكة الأورو – متوسطية دورالتعاون الإقتصادي الذي يترك آثاره الإيجابية الناجمة عن الإنفتاح للتبادلات التجاريّة والمالية على النمو الإقتصادي [xxiv] .

وفي إطار التعاون الأورو – متوسطي ضرورة ان تعمل الدول المعنية لدول ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية على تحقيق الأمن المتوسطي بمدى جدية طرفي ضفتي المتوسط الشمالية منها

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٧٧ ـ ٩٦
ISSN: 2222-6583

والجنوبية في التعاون من أجل تحقيق الأمن ، الأمر الذي يتطلب أن تتطور العلاقات البينية إلى علاقات تشمل الجوانب الاستراتيجية والتكنولوجية بالاضافة إلى الأمنية والأقتصاديّة ، من خلال دعوة دول الضفة الجنوبية المتوسطية لحضور بعض اجتماعات الإتحاد الخاصة بالقضايا الإستراتيجية التي تهم هذه الدول [xxv].

المطلب الأول: منتدى ٥+٥ وسياسة الجوار الأوروبي .

تعود فكرة إنشاء مشروع للتعاون قي الفضاء المتوسطي إلى عقد الثمانيات ، وبدأت محاولات التعاون خلال اجتماع وزراء خارجية دول المنطقة الغربية لحوض البحر في روما في أكتوبر ١٩٩٠ ، ضمن ممثلين عن خمسة دول عربية مغاربية هي تونس والمغرب وليبيا وموريتانيا والجزائر وخمسة دول اوروبية فرنسا وإيطاليا واسبانيا والبرتغال ومالطا ، والذي صدر عنه إعلان مشروع روما التأسيسي لمنتدى ٥+٥ الذي يهدف إلى تنسيق الجهود المشتركة والحوار مع دول غرب منطقة المتوسط المغاربية ، ومحاولة تحسين الاوضاع الأقتصاديّة والإستقرار السياسي فيها [xxvi] .

واجه هذا المشروع عراقيل حيث بقي معلقاً بعد اجتماعه الثاني في الجزائر ١٩٩١، حيث لم ينعقد الاجتماع الثالث لوزراء الخارجية للاعضاء المنتدى الا في كانون الثاني ٢٠٠١ ، ثم تبعتها اجتماعات اخرى . ومن اسباب المشكلات التي واجهت هذه فعالية المجموعة هو عدم وحدة الدول المغاربية في الرؤى والمواقف ([xxvii]).

تعد الهجرة السرية من ابرز القضايا واهم محور من محاور المناقشات في اجتماعات المجموعة ، باعتبار أبرز مصادر التهديد للامن الأوروبي النابع من المنطقة المغاربية ، إذ اكد وزراء دفاع دول المنتدى على التعاون المشترك لمواجهة الهجرة السرية والإرهاب ، وشبكات تهريب المخدرات والسلاح [xxviii] . وبالرغم من اتفاق الأراء حول هذه المشكلات لاسيما الإرهاب ، إلا ان هناك خلافات عميقة بين طرفي الحوار حول الاسلوب الجيد والمقاربة المثلى لمواجهته ، فرؤية الطرف الأوروبي تشير إلى المقاربة الامنية بكل تفاصيلها ، في حين تطلب الدول المغاربية ان يكون الحل بعيداً عن المنطق الأمني ، ومعالجة الأمر وفق منظور المقاربة التنموية الشاملة ، وحل النزاعات القائمة والقضايا والتصدي لجذور الظاهرة [xxix] .

بدأ توجه الإتحاد الأوروبي نحو دول الجوار الأوروبي في إطار الإستراتيجية الأمنية الأوروبية التي تم الاتفاق عليها في كوبنهاغن ، حيث عقد مؤتمر هلسنكي ١٩٧٥ ، الذي تبنى مشروع سياسة الجوار هدفه في إشراك الجيران الشرقيين للاتحاد الأوروبي ، ثم تطور ليشمل دول جنوب المتوسط، حيث تبني رؤية جديدة للأمن متعددة الابعاد ، فتحقيق الأمن يتعلق بالإستقرار السياسي

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٧٧ ـ ٩٦
ISSN: 2222-6583

وبالتطور الإقتصادي لاسيما في دول جنوب المتوسط تلك المنطقة التي يعدها الخبراء منطقة اللاأمن ، وأن لا يركز على الجانب الأمني الاحادي الجانب فقط ، باعتبار ان هذه من ابرز العناصر تتحكم في حركة المجتمعات والعلاقة بينها وتشكل أحيانا مصدر تهدد لها [xxx] . أن عدم الإستقرار في جنوب المتوسط نتيجة لضعف البنية الأقتصاديّة والاجتماعية لدوله الأمر الذي دعت كل من ايطاليا واسبانيا إلى تبني نظرة شاملة تتضمن التنمية الأقتصاديّة الشاملة والأمن ، فهاجس الأمن محور مركزي الرؤية الأوروبية للتعاون في منطقة المتوسط ، الأمر الذي يدعو إلى توحيد الجهود لإنهاء القضايا المهددة للامن الأوروبي ودول المتوسط فالإتحاد الأوروبي يهدف في هذا المقام إلى جعل المنطقة المتوسط فضاء للاستقرار والسلام [xxxi] .

المطلب الثاني: مسار برشلونة ١٩٩٥

بدأت أهمية الشراكة الأوروبية المتوسطية في فترة حساسة إذ جاءت في بيئة تميزت الاضطرابات وإعادة التكوين على المستوى الدولي ، بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وإنتهاء الحرب الباردة والتغير الكبير في بنية النظام الدولي والفراغ الذي تركه زوال الكتلة الشرقية ، فكانت المبادرة الأوروبية التي تهدف إلى بناء نظام اقليمي في الفضاء المتوسطي وفق محاور أقتصاديّة وسياسيّة وامنية وثقافية ومن خلال التعاون المشترك حيث ان مشكلات منطقة جنوب المتوسط لها ارتدادات تؤثر بشكل كبير على الفضاء الأوروبي بصورة عامة .

أزداد إهتمام الدول الأوروبية بالشرق الاوسط لاسيما منطقة جنوب المتوسط خلال مؤتمر قمة لشبونة في يونيو حزيران١٩٩٢ ، ، كما تعد عملية برشلونة مبادرة منفردة وطموحة وضعت الأساس لعلاقة إقليمية جديدة ، حيث جاءت ضمن اطار رؤية الإتحاد الأوروبي للامن والإستقرار عززتها اجتماعات على مستوى اجتماعات المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي والقمة الأوروبية اللاحقة المنعقدة في المانيا واخرها مؤتمر برشلونة للتعاون الأوروبي ١٩٩٥، الذي شاركت دول الإتحاد الاوربي فيه وكذا مثلي ١٢ دولة متوسطية [xxxii] .

من أهم أسباب عقد مؤتمر برشلونة هي: توسيع منطقة نفوذ دول الإتحاد الأوروبي لتشمل حوض البحر المتوسط ، والوقوف بوجه توجهات واشنطن المنفردة في منطقة الشرق الأوسط، فالشراكة تسمح للاتحاد منافسة الدور الامريكي في المنطقة وتحقيق التوازن الاستراتيجي فيها ، بالاضافة إلى تقوية اقتصاد دول الإتحاد بضمان سوق المنطقة الضخم لمنتجاتها. وكذا الحدّ من خطر الإرهاب والهجرة غير الشرعية . أن رؤية الإتحاد للمشكلة الأمنية لاسيما الهجرة والإرهاب سببها

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٧٧ ـ ٩٦
ISSN: 2222-6583

الفشل في ادارة دول الجنوب لاسيما في التنمية ، الأقتصاديّة والاجتماعية ، دفعت إلى زيادة الهجـــرة والتطرف [xxxiii].

أما بالنسبة لدول جنوب المتوسط وشرقه ، فإن السبب الرئيسي الذي دفعها للمشاركة في مـــؤتمر برشلونة ، هوالاستفادة من القوة الأقتصاديّة الأوروبية لتحقيق التنمية الأقتصاديّة والاســـتفادة مـــن المساعدات المالية والفنية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، فضلا عن تشجيع الاستثمارات الأجنبيـــة [xxxiv].

تم اقرار مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية ، الذي يهدف إلى جعل منطقة المتوسط منطقـــة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والإستقرار وتحقيق التنمية للمنطقة واقامة مشاركة اوروبية في الفضاء المتوسطي تشمل جميع المجالات من خلال حوار سياسي بناء وتعاون اقتصـــادي ومـــالي مشترك مع التركيز على الابعاد الاجتماعية والثقافية والانسانية .

يتم تحقيق الشراكة الأورومتوسطية ، من خلال التعاون في المجال السياسي والأمنـــي لتحقيـــق السلام والإستقرار وتشكيل منطقة مشتركة للسلام والإستقرار على أساس احتـــرام حقـــوق الإنســـان والديمقرطية وبناء فضاء خالي من الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وتعزيز الحكـــم الرشيد والديمقراطية وحقوق الانسان . ومعالجة الهجرة السرية من خلال إستراتيجية مشتركة تطبـــق من قبل الجميع . وكذا التعاون في مجال الإقتصادي بإيجاد إقليم مشترك ومنطقة مزدهرة من خـــلال شراكات أقتصاديّة ومالية وتأسيس منطقة للتجارة الحرة ، وتقديم مساعدات مالية وقـــروض للـــدول جنوب المتوسط ، والتعاون في القضايا الثقافية والإنسانية والتعاون في المجال الإعلامي، والصـــحي [xxxv].

ما يعيب الشراكة الأورومتوسطية منذ مسار برشلونة ١٩٩٥ والذي انعكس بدوره على ســـعي أوروبا نحو بناء سياسة أمنية أوروبية ، هو الأنانية الأوروبية، حيث سعى الإتحاد الأوروبـــي فـــي شراكاته وتعاونه مع دول جنوب المتوسط ، إلى الاستفادة من دول الضفة الجنوبية واستعمالها من أجل تحقيق أمن أوروبا ، أي استعمال تلك الدول كسياج واق من المشكلات التي تواجه أوروبا كـــالهجرة غير الشرعية والإرهاب ، دون مقابل فعلي أو شراكة حقيقية وتحقيق تنمية شاملة ونقـــل للتكنولوجيـــا والاستثمار [xxxvi] ، وهذا ما جعل دول الجنوب تنظر بعين الشك إلى الأهداف الأوروبية مـــن إقامـــة شراكات أمنية مع دول جنوب المتوسط ، وتخليها عن دورها المعلن في معالجة مشكلاتها [xxxvii] .

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٧٧ ـ ٩٦
ISSN: 2222-6583

المطلب الثالث: الإتحاد من أجل المتوسط

بعد الاخفاقات التي اصابت المبادرات المتوسطية السابقة جاءت مبادرة الإتحاد من اجل المتوسط لأحياء وزرع الثقة بين الاطراف المعنية بسلامة وأمن الدول المطلة على البحر المتوسط والغير مطلة عليه، وايجاد طرق كفيلة لمعالجة المتناقضات في المشاريع المتوسطية السابقة ، وتحقيق الأمن والإستقرار في منطقة المتوسط [xxxviii]. فالإتحاد من أجل المتوسط هو عبارة عن مبادرة أو مشروع "وحدة عابرة القومية" مقترحة على الدول المشاطئة للمتوسط في ضفتيه الشمالية والجنوبية، أساسه التعاون وليس الاندماج .

تبلورت فكرة هذا المشروع من المبادرة الفرنسية "الإتحاد المتوسط" كمبادرة وفكرة فرنسية فردية التي بدأت أول مرة في خطاب للرئيس الفرنسي ٢٠٠٦ ، معبراً من خلال هذا الطرح بان العديد من مشاكل أوروبا الكبيرة تحل بالتنسيق الوثيق مع الدول الواقعة على الضفة الأخرى من المتوسط [xxxix] وانطلقت فكرة الإتحاد المتوسطي في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا، فرنسا، وإسبانيا يوم ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٧ ، وكانت الفكرة مقصورة على الدول على البحر المتوسط إلا أن الموقف الألماني السلبي للمشروع الرافض الاثر في تغير اتجاهه . فبالرغم من السجالات الأوروبية التي تتبعها بعض التحفظات العربية ، وتتويجاً للمساعي الفرنسية انعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد في عام ٢٠٠٨ في العاصمة باريس ، وقد اعتبرته فرنسا تكملة لمشروع الشراكة الأورومتوسطية وليس بديلاً عنها ، وقد وافق المجلس الأوروبي في ١٤ مارس ٢٠٠٨ على قيام الإتحاد من أجل المتوسط .

يعد الإتحاد من أجل المتوسط منظمة حكومية دولية تجمع بين الدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي وخمسة عشر دولة من الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط ، تهدف إلى معالجة مشاكل المنطقة بشكل مشترك من خلال الجمع بين بلدان الضفتين: الشمالية والجنوبية.

يعمل الإتحاد من أجل المتوسط لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة بصورة عامة هي استقرار دول الإقليم، والتنمية البشرية المستدامة لدول الجنوب ، والتكامل الإقتصادي الإقليمي ضمن اطار هدف عام جعل المنطقة منطقة تعاون مشترك . فتعزيز التعاون الإقليمي والحوار في المنطقة الأورومتوسطية يتم من خلال عدة محاور تتعلق بتنفيذ مشاريع ملموسة في الواقع وليس شعارات وإنشاء منطقة التبادل الحرّة وبعث مشاريع أقتصاديّة مشتركة ، وخلق سياسة حسن الجوار[xl] ، وأبرز هذه المحاور هو التنسيق الأمني فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والهجرة السرية .

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٧٧ ـ ٩٦
ISSN: 2222-6583

الخاتمة

تم التطرق في هذا البحث الى موضوع مهم الا هو تاثير مهددات امن دول المتوسط ، التي برزت واستفحلت لا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وتفكك منظومة الدول الشرقية ، وانتهاء الحرب الباردة التي كانت حاكمة وضابطة للعلاقات الدولية ، ومحاولة الدول الوقوف بوجهيها ومكافحتها عبر مشاريع التعاون المشترك .

تعد نهاية الحرب الباردة والتحولات العميقة في السياسات الدولية وبروز فواعل مؤثرة ومفاهيم جديدة غيرت وطورت الدراسات الاستراتيجية والامنية ، وأدت الى صياغة منظور جديد للامن وابعاده ومستوياته ، عبر الحوارات المكثفة لاعادة تعريف مفهوم التهديدات الامنية ، الامر الذي انعكس بشكل واضح على السياسة الامنية . فظهرت تهديدات عابرة للحدود كالارهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وغيرها ، يرافقها مشكلة كبيرة عدم تمكن الدول ومحدودية قدراتها وصعوبة حماية أمنها وحدودها بشكل منفرد ، الأمر الذي استوجب تظافر الجهود المشتركة والتعاون البناء على المستوى الدولي والاقليمي في المجالات كافة لاسيما الأقتصاديّة والامنية والاجتماعية والثقافية لايجاد آليات قانونية وامنية تحد من هذه الظواهر. ويعتبر التعاون المشترك في المجالين الأمني والعسكري بين الدول من الضروريات الملحة ، وأن يأخذ أبعاد أخرى بحيث يشمل الجوانب الاجتماعية والأقتصاديّة والبيئية ، ولا يكون احادي الجانب في الميدان العسكري والأمني .

تتميز البيئة الامنية في منطقة البحر المتوسط في التفاوت الكبير بين ضفته الشمالية المكونة من دول متحدة في الاتحاد الأوروبي ، ذات قدرات أمنية وعسكرية وأقتصاديّة كبيرة وذات سياسيّة موحدة اتجاه مهددات الامن الأوروبي ، وضفة عربية منقسمة ذات اقصاد هش ، وأمكانيات عسكرية وأمنية محدودة ، بحيث أصبحت دوله حاضنة للإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ، ومصدراً للتهديد دول الاتحاد الأوروبي . وبذلك أصبح من الضروري أن ينظر الى منطقة المتوسط كمنطقة أمنية واحدة ، وعدم الفصل بين بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية عند وضع الترتيبات الامنية لمقاومة تهديدات الامن القومي الأوروبي .

لذا عملت الدول الأوروبية فرادا ومجتمعين في اتحادهم لموجهة التحديات لاسيما الهجـــرة غيـــر الشرعية والارهاب انموذج البحث ، وفق المقاربات التي أفرزتها فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة والتي تشير الى ضرورة حل المشكلات الأقتصاديّة والاجتماعية والبيئية والسياسيّة في دول جنوب المتوسط وما بعدها ، التي تعتبر مصدر تهديد للامن القومي الأوروبي لاسيما الدول المتوسطية ، لذ جاء مشروع برشلونة للشراكة الأورومتوسطية ، الذي يهدف الى بناء نظام أمن إقليمي أورومتوسطي

، وإطار عام للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول الواقعة في جنوب وشرق منطقة المتوسط. وكذا يعد استراتيجية أوروبية جديدة بُنيت على أساس التصور الشامل للأمن من خلال ثلاث شركات مع الدول المتوسطية (شراكة سياسية، وأمنية، وشراكة أقتصاديّة ومالية، وشراكة ثقافية، واجتماعية وإنسانية)، لاحتواء التهديدات النابعة من الدول المتوسطية لاسيما دول جنوب المتوسط والمتمثلة بالهجرة غير الشرعية والارهاب والجريمة المنظمة وغيرها وتحسين الأمن في المنطقة وضمان الاستقرار الجيوساسي .

كما جاءت مشاريع اخرى ضمن السياسة الأوروبية تجاه التهديدات الأمنية في المتوسط منتدى ٥+٥ وسياسة الجوار الأوروبي ، والإتحاد من أجل المتوسط ، كلها تدور ضمن فلك مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية .

فبالرغم من التوجهات الأوروبية فإن علاقات الشراكة الأورومتوسطية والسياسات المتبعة تعتبر وسيلة لتدعيم التعاون لصالح الطرفين ، إلا أنها تعبِّر بدرجة معينة عن نوع من هيمنة الدول الأوروبية وتبعية دول جنوب المتوسط ، كون طبيعة العلاقات بين الدول المتوسطية غير متكافئة ، لاسيما في الجوانب الأقتصاديّة ، وتميل لصالح الدول الأوروبية على حساب الدول المتوسطية الجنوبية ، لذا كانت هناك معضلات ومحددات كبيرة اثرت بشكل او باخر في مسيرة تطور العلاقات بين دول ضفتي المتوسط .

الهوامش :

[i]) وسام شكلاط ، الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤ دراسة حالة جنوب المتوسط ،(رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسيّة) ، جامعة مولود معمري، قسم العلوم السياسيّة والعلاقات الدولية ، ٢٠١٦) ، ص ١٦١.

ii) تنقسم الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط إلى ثلاثة أقسام:

- دول شمال المتوسط (أوروبية): فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، موناكو، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة، الهرسك، يوغوسلافيا، ألبانيا، اليونان.
- دول الشرق المتوسط (آسيوية): فلسطين ، لبنان، سوريا، تركيا.
- دول جنوب المتوسط (إفريقيا): الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر.

iii) امينة حلال ، التهديدات الامنية في حوض البحر المتوسط الغربي ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠٢١ ، ص ٦.

[iv]) فرج علي فوده ، الإرهاب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٢، ص ص ١٩ــ٢٠ .

[v]) المصدر نفسه ، ص ٢٥.

[vi]) محمود الخلف ، الإرهاب مفوهمه وأسبابه وسبل المواجهة ، دار المعرفة للطباعة ، الرباط ،٢٠١٦ ، ص ٧٧.

[vii]) أحمد فلاح عموش، مستقبل الإرهاب في هذا القرن ، مركز الدراسات والبحوث،، الرياض ٢٠٠٦ ، ص ٢٠.

[viii]) فرج على فوده ، مصدر سابق ، ١٩٩٢، ص ص ١٩ــ٢٠ .

[ix]) رشا عدنان محمد مبيضين، دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية –الأوروبيـــة ١٩٩٠ـــــ ٢٠٠٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسيّة جامعة مؤتة ٢٠٠٧ ، ص ١٣.

[x]) أحمد طالب أبصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستيرغير منشورة ، قسم العلوم السياسيّة والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسيّة والاعلام ، جامعة الجزائر، ٢٠١٠ ، ص ١١٢.

[xi]) أحمد جلال عز الدين، ظاهرة الإرهاب نظرة تحليلية ، الجزائر ، مجلة الأمن، العدد الثالث، ١٩٩١ ، ص ١٤٠ .

[xii]) أحمد فلاح عموش، مصدر سابق ، ص ٢٢.

[xiii]) عبد الجبار شعيبي، نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب، مداخلة من الملتقـــي الدولي: الجزائر والأمن ٢٠٠٨ ، في مجلة المتوسط واقع وآفاق، جامعة قسنطينة،عدد خاص بالمؤتمر ، العدد ٢٩ ، ، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة ص ١٤٧ .

xiv) راضية ياسينة مزاني، مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو، أطروحة دكتوراه غير منشورة فـــي العلـــوم السياسيّة والعلاقات الدولية ، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ،٢٠١٠ــ ٢٠١١ ، ص ص ٢٤٢– ٢٤٣.

[xv]) محمد غربي، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط: الجزائر نموذجا ، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعيّة والإنسانية. العدد ٨ ، ٢٠١٢ ، ص. ٥٢

xvi) تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٩ ، الصادر عن الأمم المتحدة.

xvii) عبد السلام يخلف: الهجرة الدولية بين سيادة الدول ومتطلبات الحاجات الإنسانية، مجلة العالم الإستراتيجي، العدد ١٠ ، مارس ٢٠٠٨ ص ١٤.

xviii) رقية العاقل، إشكالية الأمن والهجرة غرب المتوسط ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياســـية، قسم العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٨ ، ص ١٨.

[xix]) أحمد رشاد سلام، الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٠ ، ص ٢٠٣

xx) فايزة ختو ، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو – مغاربية ١٩٩٥ـــــ٢٠١٠ ، رســـالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسيّة ،ج جامعة الجزائر ، ٢٠١١، ص ٣٧ .

xxi) رقية العاقل، المصدر السابق ، ص ٢٢.

[xxii]) مصطفى بخوش، الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهابة الحرب الباردة، مجلة العالم الإستراتيجي ، العدد الثاني لسنة ٢٠٠٨ ، ص ٣٣.

[xxiii]) Fulivia (attina), «the european securitypartnership: nato and the european union»,jean-monnet –working papers, nº29,march,2001,p4.

[xxiv]) مصطفى بخوش، المصدر السابق ، ص٢٤.

[xxv]) عبد النور بن عنتر ، الدفاع الأوروبي والأمن العربي، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٦٥ ، ٢٠٠٧، ص ٤٢.

[xxvi]) طارق رداف، المغرب العربي في التصورات الأوروبية: الشريك أم المنطقة الحاجزة، جامعة أم البواقي، ٢٠١٧ ، ص١٧٨.

[xxvii]) عبد النور بن عنتر ، مصدر سابق ، ص٤٤.

[xxviii]) عبد النور بن عنتر ، المصدر السابق ، ص٤٠.

[xxix]) المصدر نفسه ، ص ٤١.

[xxx]) رشا عدنان محمد مبيضين، دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية–الأوروبية ١٩٩٠ـــ ٢٠٠٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ، جامعة مؤتة، ٢٠٠٧ ، ص ٦٦.

[xxxi]) ولعلو فتح لله، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، دار توبقال للنشر والتوزيع، المغـرب، ١٩٩٧ ، ص ١٧٦

[xxxii]) محمد صقر الهاشمي ، العلاقات الليبية الأوروبية ضمن دائرة الشراكة الأورو – متوسطية ١٩٧٠ ـــ ٢٠١٦ ، ص. ٢٠ ، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، ع ١٥ ، سنة ٢٠٠٩ ، ص ٢٠ .

[xxxiii]) سفيان طبوش، الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسيّة تخصص دراسات أورومتوسطية ، غير منشورة ، جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف ، الجزائر ، ٢٠١٧، ص ص ١٣٣ــ١٣٤ .

[xxxiv]) المصدر نفسه ، ص ص ١٣٣ــ١٣٤ .

[xxxv]) المصدر نفسه ، ص ١٣٧

[xxxvi]) لعلو فتح لله، "المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية"، مصدر سابق، ص ١٧٧

[xxxvii]) المصدر نفسه. ص ١٧٨

[xxxviii]) محمد على حوات ، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، القاهرة ، ط ١، مكتبة مدبولي،٢٠٠٦ ، ص ص ٦٧ــ٦٨ .

[xxxix]) عدالة جعفر ، تطور سياسات دول الإتحاد الأاوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ١٩ ديسمبر ٢٠١٤ ، ص ٣٢٦ .

[xl]) عدالة جعفر ، المصدر نفسه ، ص٣٢٧.

قائمة المصادر

١. أحمد جلال عز الدين، ظاهرة الإرهاب نظرة تحليلية ، الجزائر ، مجلة الأمن، العدد الثالث، ١٩٩١ .

٢. أحمد رشاد سلام، الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٠ .

٣. أحمد طالب أبصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستيرغير منشورة ، قسم العلوم السياسيّة والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسيّة والاعلام ، جامعة الجزائر، ٢٠١٠ .

٤. أحمد فلاح عموش، مستقبل الإرهاب في هذا القرن ، مركز الدراسات والبحوث،، الرياض ٢٠٠٦ .

٥. امينة حلال ، التهديدات الامنية في حوض البحر المتوسط الغربي ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠٢١

٦. تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٩ ، الصادر عن الأمم المتحدة.

٧. راضية ياسينة مزاني، مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسيّة والعلاقات الدولية ، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ،٢٠١٠ــ ٢٠١١ ،.

٨. رشا عدنان محمد مبيضين، دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية –الأوروبية ١٩٩٠ــ ٢٠٠٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسيّة جامعة مؤتة ٢٠٠٧ .

٩. رقية العاقل، إشكالية الأمن والهجرة غرب المتوسط ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٨ .

١٠. سفيان طبوش، الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسيّة تخصص دراسات أورومتوسطية ، غير منشورة ،) جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر ، ٢٠١٧.

١١. طارق رداف، المغرب العربي في التصورات الأوروبية: الشريك أم المنطقة الحاجزة، جامعة أم البواقي، ٢٠١٧

١٢. عبد الجبار شعيبي، نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب، مداخلة من الملتقي الدولي: الجزائر والأمن ٢٠٠٨ ، في مجلة المتوسط واقع وآفاق، جامعة قسنطينة،عدد خاص بالمؤتمر ، العدد ٢٩ ، ، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة .

١٣. عبد السلام يخلف: الهجرة الدولية بين سيادة الدول ومتطلبات الحاجات الإنسانية، مجلة العالم الإستراتيجي، العدد ١٠ ، مارس ٢٠٠٨ .

١٤. عبد النور بن عنتر ، الدفاع الأوروبي والأمن العربي، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٦٥ ، ٢٠٠٧ .

١٥. عدالة جعفر ، تطور سياسات دول الإتحاد الأاوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ١٩ ديسمبر ٢٠١٤.

١٦.فايزة ختو ، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو – مغاربية ١٩٩٥ــ٢٠١٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسيّة ،ج جامعة الجزائر ، ٢٠١١.

١٧.فرج علي فوده ، الإرهاب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٢.

١٨.محمد صقر الهاشمي ، العلاقات الليبية الأوروبية ضمن دائرة الشراكة الأورو – متوسطية ١٩٧٠ ــ ٢٠١٦ ، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، ع ١٥ ، سنة ٢٠٠٩ .

١٩.محمد على حوات ، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، القاهرة ، ط ١، مكتبة مدبولي،٢٠٠٦ .

٢٠.محمد غربي، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط: الجزائر نموذجا ، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعيّة والإنسانية. العدد ٨ ، ٢٠١٢ ،.

٢١.محمود الخلف ، الإرهاب مفوهمه وأسبابه وسبل المواجهة ، دار المعرفة للطباعة ، الرباط ،٢٠١٦ .

٢٢.مصطفى بخوش، الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهابة الحرب الباردة، مجلة العالم الإستراتيجي ، العدد الثاني لسنة ٢٠٠٨ .

٢٣.ولعلو فتح لله، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، دار توبقال للنشر والتوزيع، المغرب، ١٩٩٧ .

٢٤.وسام شكلاط ، الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤ دراسة حالة جنوب المتوسط ،(رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسيّة) ، جامعة مولود معمري، قسم العلوم السياسيّة والعلاقات الدولية ، ٢٠١٦.

Fulivia (attina), «the European security partnership: NATO and the European union»,jean-monnet –working papers, nº29,march,2001,p4.